الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

**الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:**
**الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية**
**يومي 24 و 25 أفريل 2018**

# واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وآليات مكافحته

| د. سوداني أحلام | أ.بولخروف حياة | الباحث الثالث |
|---|---|---|
| جامعة قالمة، الجزائر | جامعة قالمة، الجزائر | مؤسسة الانتماء، الدولة |
| soudaniahlem@yahoo.fr | hayetteboul @ gmail.Com | Email |

**ملخص:**

اكتسب موضوع الفساد ومكافحته أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة في ظل تنامي أثر الفساد سلبا على جهود التنمية. تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع الفساد في الجزائر من خلال تقييم ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات الفساد الدولية من جهة وتسليط الضوء على أهم مظاهر وفضائح الفساد التي عرفتها الجزائر من جهة أخرى، اضافة الى ابراز جهود الجزائر في مكافحة الفساد الاقتصادي من خلال عرض الاليات الادارية والقانونية، المعالجة الاعلامية والمعالجة عن طريق الاصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الاقتصادية. ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في محاربة الفساد على المستويات المحلية، فقد تم ابراز الجهود الدولية في مكافحة الفساد.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : أن الجزائر تحتل مراتب متدنية في مؤشرات الفساد الدولية مما يدل على عدم فعالية المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في محاربة الفساد رغم تعددها وتنوعها.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد الاقتصادي، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر ضبط الفساد، اليات محاربة الفساد.

**Abstract:**

The issue of corruption and gained control of great importance in recent years, with the growing impact of corruption negatively on the development efforts. This study aims to identify the reality of corruption in Algeria by assessing the ranking of Algeria in the indicators of international corruption on the one hand and highlighting the most important manifestations and scandals of corruption in Algeria on the other hand, in addition to highlighting Algeria's efforts in fighting economic corruption through the presentation of administrative and legal mechanisms, Media processing and treatment through institutional reform and rationalization of economic policies. Given the importance of the role of international organizations in fighting corruption at local levels, international efforts to combat corruption have been highlighted.

The study found several results, the most important of which is: Algeria occupies low ranks in the indicators of international corruption, which indicates the ineffectiveness of the efforts exerted by Algeria in fighting corruption, despite its diversity and diversity.

**Key Words**: Economic Corruption, Corruption Perceptions Index, Corruption Control Index, Anti-Corruption Mechanisms.

**تمهيد:**

يعتبر الفساد من أخطر المشكلات التي تواجه الدولة بسبب تعدد مظاهره وصوره، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي نتيجة افرازات العولمة وظهور تكنولوجيا المعلومات، مما أدى الى تراجع دور الدولة وبالتالي أصبح الفساد ظاهرة عالمية تجاوزت حدود الدولة ولم يعد باستطاعتها التحكم فيها ولا مكافحتها لوحدها.

والجزائر بالرغم من امتلاكها لموارد مالية ضخمة من جراء ارتفاع اسعار البترول في سنوات سابقة ولفترة طويلة الا انها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، اضافة الى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة. مما يدل على استفحال الفساد في الجزائر بمختلف أشكاله من رشاوي، تبييض أموال وسرقات...

من هذا المنطلق نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر؟ وما هي الاليات المتبعة من طرف الجزائر لمكافحته ؟**

**ويتفرع الى الاسئلة التالية:**

- ما هو الفساد؟ وما هي أنواعه؟ وما هي أسبابه؟ وما هي مؤشرات قياسه؟
- ما هو مستوى الفساد في الجزائر اعتمادا على ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية؟
- ما هي مظاهر الفساد في الجزائر؟
- وما هي الاليات المتبعة من طرف الجزائر لمكافحة الفساد ؟ وماهي الجهات الدولية المسؤولة عن ذلك؟

**فرضية الدراسة:** للإجابة على التساؤلات السابقة تعتمد الدراسة على الفرضية الاساسية التالية:

عدم فعالية الميكانيزمات المحلية لمحاربة الفساد.

**المنهج المتبع:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الالمام بالمفاهيم النظرية للفساد، أنواعه ومظاهره في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى تحليل الاحصائيات التي تم جمعها حول ترتيب الجزائر في مؤشرات الفساد الدولية والاليات التي اتبعتها الجزائر لمكافحة الفساد.

**اهمية الدراسة:** تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال ابراز اليات مكافحة الفساد في الجزائر وضرورة تظافر الجهود المحلية والدولية لمحاربته.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الى:

- ✓ تقييم مستوى الفساد في الجزائر ضمن مؤشرات الفساد الدولية.
- ✓ التعرف على مظاهر الفساد في الجزائر.
- ✓ ابراز جهود الجزائر في مكافحة الفساد والتعرف على الجهود الدولية لمكافحته.

**محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:**

أولا: الاطار النظري للفساد.

ثانيا: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر.

ثالثا: اليات معالجة الفساد الاقتصادي في الجزائر.

رابعا: الجهود الدولية لمكافحة الفساد.

**أولا: الاطار النظري للفساد:** يعتبر الفساد من الظواهر التي تعرف اختلافا في مفهومها باختلاف وجهات نظر الباحثين، اضافة الى تعدد انواعها واختلاف أسبابها وتعدد مؤشرات قياسها، حيث لا تكاد أي دولة في العالم تخلو من هذه الظاهرة بغض النظر عن مستوى التطور الاقتصادي الحاصل فيها.

**1. مفهوم الفساد والفساد الاقتصادي:** لقد تعددت التعاريف لتوضيح الفساد، ويرجع ذلك الى اختلاف الافكار والثقافات وتوجهات الباحثين والاكاديميين، الا أن اغلب التعاريف تتفق وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والأثار السلبية التي تخلفها:

يعرف الفساد لغويا بأنه نقيض الصلاح "فسدَ، يفسد ويُفسد وفسد فسادا وفسودا، فهو فاسد، والمفسدة خلاف المصلحة"[1]

**أما هنتنجتون** فقد عرف الفساد بانه" أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفاعلة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه فان الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل أنه نتيجة لانحراف الأعراف ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة"[2]

وتعرف **منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد**، الفساد بأنه" كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته"[3]

ويعرفه **صندوق النقد الدولي** بانه "علاقة الايدي الطويلة المعتمدة التي تهدف الى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الافراد"[4]

حسب **البرنامج الانمائي للأمم المتحدة** فان الفساد "هو اساءة استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواءا عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الاكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"[5]

أما **البنك الافريقي للتنمية** فيعرف الفساد الاقتصادي بانه" استعمال العون العمومي لقوة منصبه وذلك للبحث عن الامتيازات "[6]

كما يعرف الفساد الاقتصادي بانه" ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي الى احداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة"[7]

وبذلك فالفساد الاقتصادي يشمل كافة الانحرافات الناجمة عن اساءة استخدام المنصب العام أو الخاص والتي تؤدي الى الحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة وعرقلة مسيرة النشاط الاقتصادي.

## 2. أنواع الفساد:

لقد تشكل الفساد على صور مختلفة، وطال العديد من المجالات وتفشى في الطبقات الاجتماعية جميعها، من هنا تتضح خطورته التي تكمن في كونه عملية استيلاء على معظم ادارات الدول الفاسدة التي أصبحت تحت سيطرته ونذكر بعض أنماط الفساد:

### 1.2.انواع الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه:

**الفساد المالي:** يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها كتبييض الأموال، التهرب الضريبي، تزييف العملة الصعبة[8].

**الفساد الثقافي:** يقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة[9].

**الفساد السياسي:** يتعلق بنظام الحكم في الدولة وباستخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، على سبيل المثال لا الحصر التلاعب في الانتخابات وتزويرها، والفساد السياسي بمعناه الاوسع هو اساءة استخدام السلطة العامة ( الحكومية) لأهداف غير مشروعة[10].

**الفساد الاداري:** يعرف بأنه استغلال رجال الادارة للسلطات الرسمية المخولة لهم والانحراف بها عن المصالح العامة، تحقيقا لمصالح ذاتية وشخصية من أجل الحصول على مكاسب هي بالضرورة غير مشروعة ويتم أخذها دون وجه حق[11].

**الفساد الاجتماعي:** هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته كالأسرة والمدرسة والجامعات[12].

**الفساد الأخلاقي**: هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء الى الانحطاط في سلوكاته بصورة تجعله لا يحكم عقله، وينتج عن ذلك انتشار السلوكات المخالفة للآداب[13].

**الفساد الاقتصادي**: يعرف البنك الدولي الفساد الاقتصادي بانه "استغلال أو اساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية"[14]

### 2.2.انواع الفساد من حيث الحجم: نجد نوعين[15]:

الفساد الصغير أو فساد الدرجات الوظيفية الدنيا: هو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الاخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي من الأفراد.

**الفساد الكبير أو فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين**: والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة، حيث تكون قيمة الرشاوي بالملايين والملايير وتكون في مشاريع وصفقات كبرى لشراء السلاح والسلع الرأسمالية والمشاريع الصناعية الكبرى.

### 3.2.أنواع الفساد من ناحية الانتشار[16]:

**الفساد المحلي**: ذلك الفساد الذي ينتشر داخل الدولة ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والافراد، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم وجرائمهم بشركات اجنبية.

**الفساد الدولي**: يأخذ مدى واسع وعالمي يتجاوز بذلك الحدود الاقليمية للدولة وحتى القارات ، وأدواته متعددة من بينها: الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.

## 3. أسباب الفساد : تراكمت أسباب الفساد في أغلب الدول خاصة النامية منها على مدى سنوات حتى كادت أن تمسح كل أسباب الصلاح والاصلاح في كل الميادين وعلى جميع المستويات ويمكن تصنيفها الى[17]:

**أسباب ذاتية:** هي أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد ورغباته الذاتية، ومستواه الثقافي والتعليمي.

**أسباب اجتماعية:** متمثلة في العادات والتقاليد والاعراف السائدة والضغوطات الاجتماعية والتي توفر الجو الملائم لانتشار مظاهر المحسوبية، الرشوة واستغلال النفوذ.

**أسباب تنظيمية:** ضخامة الجهاز الاداري من خلال توسيع والتقسيم الاداري وزيادة عدد الموظفين يخلق اجراءات ادارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء.

**أسباب تشريعية:** كضعف القوانين التشريعية وغياب قوانين ردع جريمة الفساد.

**أسباب سياسية:** تتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين والقياديين الاداريين من الدرجة العليا، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة.

**أسباب اقتصادية:** يمكن ايجازها في :

- المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية.
- ضعف الحوافز والمكافات الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين.
- التخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية.
- تعقد التنظيم الاداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة.
- فرض ضرائب عالية وقيود الأنشطة الاقتصادية.
- ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة واتجاه كثير من الدول الى الاقتراض الخارجي.
- معدلات نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وانتشار البطالة.

**4. قياس الفساد:** يمكن القياس من التعرف الى نوعية الفساد وحجم ظواهره وشدتها ودرجة تغلغلها قطاعيا وهيكليا، فالقياس هو المنهج الذي يوفر البيانات التي تمكن من التعرف الى العلاقات بين ظواهر الفساد وبينها وبين السياق الذي تجري فيه، كما توفر عملية القياس امكانية متابعة تطوره شريطة ان تكون نظامية حتى يتسنى اجراء تقييم موضوعي لفاعلية برامج المكافحة والاصلاح[18]، وتستخدم العديد من المؤشرات تصدرها اتفاقيات دولية موجهة ضد الفساد والتي نتناول أهمها في الجدول التالي:

**الجدول رقم ( 1): أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية**

| اسم المؤشر | المفهوم | الجهة التي صدر عنها المؤشر |
|---|---|---|
| مؤشر حكم القانون | يقيس مدى الثقة والتقيد بالقواعد القانونية في المجتمع | البنك الدولي |
| مؤشر ضبط الفساد | يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات. | البنك الدولي |
| مؤشر مدركات الفساد | يقيس مدى ادراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، وهو مؤشر مركب يقوم بتحديد الدرجات والمراتب التي تحتلها الدول بناءا على التصورات المتعلقة بمدى انتشار الفساد في القطاع العام. | منظمة الشفافية الدولية |
| مؤشر حق التعبير والمساءلة | يقيس الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، الانتخابات الحرة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، التغيير الحكومي وشفافية القوانين والسياسات | البنك الدولي |
| مؤشر فعالية الحكومة | يقيس هذا المؤشر الادراكات الحسية للمفاهيم الاتية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات ، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة. | البنك الدولي |
| مؤشر نوعية التنظيم والضبط | يقيس هذا المؤشر الادراكات الحسية للمفاهيم الاتية: حدوث سياسات غير ودية | البنك الدولي |

| | | |
|---|---|---|
| | حيال السوق، مثل التحكم في الاسعار والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع. | |
| مؤشر الاستقرار السياسي | يقيس الادراكات الحسية لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، نزاع مسلح، انقلاب عسكري | البنك الدولي |

**المصدر:**

- بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 207.
- تقرير تعريفي عن مؤشر مدركات الفساد لعام 2014- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد- المملكة العربية السعودية.

**ثانيا. واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر:**

نظرا لقلة التقارير والأرقام الرسمية حول الفساد الاقتصادي في الجزائر سنتناول واقع الفساد في الجزائر من خلال تحليل ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات الدولية للفساد والتركيز على مظاهر وفضائح الفساد التي عرفتها الجزائر.

**1. ترتيب الجزائر في مؤشرات الفساد الدولية:**

**1.1. مؤشر مدركات الفساد:** يقوم بتحديد الدرجات والمراتب التي تحتلها الدول بناءا على التصورات المتعلقة بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، اعتمادا على المسوحات والتقييمات التي يتم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات المستقلة (كمصادر)، حيث تكون درجة 100أكثر نزاهة ودرجة 0 أكثر فسادا.

**الجدول رقم ( 02): درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة: ( 2003- 2017)**

| السنة | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الدول | 133 | 146 | 159 | 163 | 180 | 180 | 180 | 178 |
| الدرجة | **2.6 من 10** | **2.7 من 10** | **2.8 من 10** | **3.1 من 10** | **3.4 من 10** | **3.2 من 10** | **2.8 من 10** | **2.9 من 10** |
| الرتبة | 88 | 97 | 97 | 84 | 99 | 92 | 111 | 105 |
| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | |
| عدد الدول | 183 | 174 | / | 175 | 168 | / | / | |
| الدرجة | 2.9 من 10 | 34 من100 | 36 من100 | 36 من100 | 36 من100 | 34 من100 | 33 من100 | |
| الرتبة | 112 | 105 | 94 | 100 | 88 | / | / | |

**المصدر**: تقارير مختلفة للمنظمة العالمية للشفافية الدولية.

من الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر تشهد معدلا خطيرا للفساد، فخلال سنة 2003 حصلت على درجة منخفضة قدرت ب 2.6، واحتلت بذلك المرتبة 88 من بين 133 دولة، ثم عرفت تحسنا في درجة الفساد خلال الفترة (2006-2008) حيث حصلت على درجة 3.4 في 2007، واحتلت بذلك الرتبة 99 من بين 180 دولة، وهذا راجع للإجراءات القانونية التي اتخذتها الجزائر لمحاربة الفساد، أما خلال الفترة (2014-2016) نلاحظ تحسن طفيف في درجة الفساد حيث بلغت 36 من 100 خلال السنوات الثلاث (2013، 2014، 2015) وهي أحسن درجة وصلت اليها الجزائر الى غاية الان، بترتيب دولي 100 من بين 175 دولة سنة 2014، وترتيب دولي 88 من بين 168 دولة سنة 2015، وحسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد أن الترتيب لا يعكس تحسنا في الوضعية وانما يعود السبب لتراجع عدد الدول المعنية بالإحصاء. أما في سنة 2017 فقد حصلت الجزائر على درجة 33 من 100 في مؤشر مدركات الفساد وهي ضعيفة مما يدل حسب مفهوم هذا المؤشر على سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصلحة خاصة وانتشار الرشوة واستفحال ظاهرة اختلاس الاموال العامة في الجزائر.

**2.1. مؤشر ضبط الفساد:** يعتبر مؤشر ذاتي على ادارة الحكم يصدر عن البنك الدولي، حيث تتراوح التقديرات بين 2,5- و2,5+ والقيم العليا هي الأفضل.

**الجدول رقم (3): ترتيب الجزائر حسب مؤشر ضبط الفساد ومقارنتها مع تونس والمغرب خلال الفترة( 2000- 2010)**

| | 2000 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 0,80- | 0,79- | 0,50- | 0,56- | 0,41- | 0,43 - | 0,40- | 0,44- | 0,49- | 0,51- |
| تونس | 0,21 | 0,57 | 0,51 | 0,33 | 0,00 | 0,02 | 0,03 | 0,04- | 0,02 | |
| المغرب | 0,08 | 0,09- | 0,08- | 0,08- | 0,21- | 0,31- | 0,25- | 0,29- | 0,23- | |

**المصدر:** بوسعيود سارة، (2013): دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 132 .

من الجدول أعلاه تظهر قيمة مؤشر ضبط الفساد في الجزائر سنة 2009(-0,49) أي أنه تحسن مقارنة بسنة 2000(-0,80)، لكنه يبقي ضعيف مقارنة بقيم المؤشر لتونس خلال نفس الفترة، في حين نجد قيم المؤشر ضعيفة كذلك في المغرب حيث تتراوح بين (–0,09، 0,23-) خلال الفترة (2002-2009)لكن بدرجة أقل من الجزائر. مما يدل حسب مفهوم هذا المؤشر على انتشار الفساد بين المسؤولين الحكوميين الجزائريين وتورط السياسيين والبرلمانيين وموظفي الضرائب في الرشوة وانتشار الفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات.

**2.مظاهر الفساد التي عرفتها الجزائر:** شهدت الجزائر سلسلة من فضائح الفساد مست قطاعات حيوية في البلاد، كالنفط والطاقة والأشغال العامة والمالية والصحة، حيث صدمت هذه القضايا الرأي العام في الجزائر بسبب فداحتها ومستوى المسؤولين المتورطين فيها، كقضية اختلاس الأموال التي حدثت على مستوى وزارة الخارجية خلال السبعينات من القرن الماضي وفضيحة 26 مليار دولار التي فجرها رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد براهيمي في بداية التسعينات، وفضائح سوناطراك 1و2 وقضية الخليفة وغيرها من القضايا الأخرى، وسنحاول تسليط الضوء على أكبر القضايا من خلال :

**1.2.قضية سوناطراك[19]:** تعتبر فضيحة شركة النفط (سوناطراك) من أكثر قضايا الفساد التي هزت الاقتصاد الجزائري، وتتعلق القضية بوجود صفقات غير قانونية أبرمتها شركة النفط الجزائرية سوناطراك، مع أربع شركات أجنبية. ومن بين المتهمين في هذه القضية 19 متهماً بينهم كبار المسؤولين بالشركة وشخصيات قريبة من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ومن بين المتهمين المدير العام السابق للشركة الحكومية النفطية، محمد مزيان الذي حكم عليه سنة 2011 بالسجن لمدة سنتين واثنان من أبنائه و16 متهماً آخرين من بينهم ثمانية مديرين تنفيذيين لسوناطراك على رأسهم المدير المكلف بالنقل عبر الأنابيب ومدير النشاطات القبلية. وحسب التحقيقات، قام المتهمون بإبرام صفقات مخالفة لأحكام القوانين والحصول على امتيازات غير مبررة للغير عن طريق الرشوة وتبديد أموال عمومية وإساءة استغلال الوظيفة وتعارض المصالح وغسيل الأموال الحكومية. كما أبرمت شركة سوناطراك صفقة مشبوهة مع المجمع الإيطالي (سيبام) في إطار مشروع إنجاز أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وسردينيا بإيطاليا لنقل الغاز الطبيعي، حيث حُقق في ايطاليا مع باولو سكاروني رئيس شركة ايني الايطالية للنفط والغاز المملوكة للدولة، في شبهة تقديم رشوة ب 265 مليون دولار للفوز بعقود مع سوناطراك، وبحسب الوثائق فقد تبين تورط مقربين من وزير الطاقة الجزائري الاسبق شكيب خليل (قضية سوناطراك2).

**2.2.قضية الطريق السيار شرق غرب:**

من القضايا التي هزت المجتمع الجزائري، فضيحة الطريق السيار شرق غرب التي اشتُبه في تورط وزير الأشغال العامة الأسبق عمار غول فيها، ويحاكم في هذه القضية 16 شخصاً وسبع شركات أجنبية متهمة بـ "الرشوة وغسل الأموال وتبديد المال العام". وانطلق المشروع في 2006، على أن ينتهي بعد أربع سنوات وبقيمة أولية فاقت ستة مليارات دولار. وبعد تسع سنوات لم يكتمل المشروع وارتفعت كلفته الى أكثر من أحد عشر مليار دولار بحسب التقديرات الرسمية. والشركات التي استدعتها محكمة الجنايات هي "سي ار سي سي" الصينية وكوجال اليابانية و"اس ام" الكندية و"ايسولوكس كارسان" الإسبانية و"بياروتي" الايطالية و"غارافانتاس" السويسرية و"كوبا" البرتغالية [20].

**3.2. قضية الخليفة:**

بدأت بوادر سقوط مجموعة الخليفة سنة 2002 عندما اتخذت السلطات الجزائرية قرارا بتجميد عمليات الخليفة بنك إثر اكتشاف اختلاسات، وترسخت هذه الحقيقة بعد أن أوقفت عناصر الأمن الجزائري سنة 2003 الذراع الأيمن للخليفة ومرافقيه في مطار هواري بومدين وهما يحاولان الهروب بحوالي 2 مليون يورو.وبعدها أعلن في نفس السنة إفلاس مجمع الخليفة الذي كان رأس مالها يساوي مليار دولار. وكانت السلطات القضائية الفرنسية حينها قد فتحت من جانبها تحقيقا بشأن الخليفة وأصدرت المحكمة الفرنسية مذكرة توقيف ضده لاتهامه بالفساد أوقف على إثرها في بريطانيا التي قامت بتسليمه للسلطات الجزائرية في 25 ديسمبر 2013. ولقيت القضية اهتماما واسعا في الجزائر وأوروبا حينها، حيث كشفت عن أكبر قضية فساد في تاريخ الجزائر الحديث، حيث تسببت في خسارة المواطنين لكل مدخراتهم التي أودعوها في خزائنه بهدف الاستفادة من فوائد على الايداع تصل الى 17%، وهي الخدعة التي استخدمها الخليفة لاستقطاب

أكبر قدر ممكن من رجال المال والمستثمرين. كما أن ميزانية البنك لم تقدم لمدة ثلاثة سنوات متتالية الى البنك المركزي حسب محافظ بنك الجزائر، مما صعب مهمة التصفية وتعويض المتضررين الذين مازالوا يطالبون بحقوقهم حتى اليوم. [21]

**4.2. قضية مصنع سيارات هيونداي :**

في سنة 2017 تفجرت في الجزائر فضيحة فساد جديدة تتعلق بمصنع لتركيب سيارات شركة هيونداي الكورية الجنوبية أقيم في منطقة تيارت، تبين أنه يقوم بتوريد سيارات مركبة بشكل كامل، ما عدا العجلات التي يتم تركيبها في المصنع الذي لا يتوفر على أية تجهيزات فنية أو عتاد تقني تتطلبه عمليات تركيب السيارات، كما في المصانع العالمية. وتعود ملكية المصنع إلى رجل الأعمال محيي الدين طحكوت القريب من السلطات.

وكان المصنع قد أنشئ بالتعاون بين رجل أعمال جزائري وشركة صينية، بهدف إنتاج 25 ألف سيارة في السنة، ترتفع الى 100 ألف سيارة بعد السنوات الثلاث الأولى، لكنه تحول إلى العمل على توريد سيارات مركبة بشكل كامل بدون عجلات، ليتم تركيب عجلاتها في المصنع، وتسجيلها كسيارة جزائرية، وبذلك تستفيد الشركة المالكة للمصنع من تسهيلات جبائية وفقاً لقانون الاستثمار، ومن امتيازات كبيرة في الاستفادة من العقارات الصناعية، ناهيك عن تهريب العملة إلى الخارج[22].

**5.2. الفساد في قطاع الصحة:** تتجلى مظاهر الفساد في قطاع الصحة في الجزائر من خلال[23]:

- **الفساد في عمليات بناء وتأهيل المرافق الصحية:** حيث يكون الفساد في شكل رشاوي وعطاءات تقدم باستغلال النفوذ السياسي أو يظهر في تأخر تسليم المشاريع التي تصرف الدولة عليها أموال ضخمة.
- **الفساد في مجال اقتناء الادوية والتجهيزات الطبية:** حيث يمكن أن يكون للسياسيين والاطارات في الوزارات تأثير في اختيار الفائزين بالمناقصات المفتوحة من أجل استيراد واقتناء الادوية والتجهيزات، أو التلاعب بالتعريفات الجمركية الخاصة باستيراد الادوية.
- **سوء توزيع واستخدام الادوية والتقصير في تقديم الخدمات :** نتيجة السرقة وتحويل المعدات للاستخدام الشخصي خاصة من قبل الموظفين في نقاط التخزين والتوزيع، أو بيع هذه المعدات للمرضى والتي من المفروض تقديمها بشكا مجاني.
- **الفساد في تعليم وتدريب المهنيين الصحيين**: من خلال تقديم الرشاوي من اجل الحصول على مكان في كلية الطب دون وجه حق.

**ثالثا. اليات معالجة الفساد الاقتصادي في الجزائر:**

يمكن تقسيم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في مكافحة الفساد في المجال الاقتصادي الى ثلاثة توجهات أساسية تتمثل في المعالجة الادارية والقانونية والمعالجة الاعلامية، والمعالجة عن طريق الاصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الاقتصادية :

**1. المعالجة الادارية والقانونية:**

صادقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية للامم المتحدة سنة 2003، والمتعلقة بمكافحة الفساد حيث صادقت على هذه الاتفاقية في 19 أفريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04- 128، حيث تم من خلالها اصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم 01/ 06 الصادر في 02-04-2006، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، المرسوم رقم 06/ 414 المحدد لنموذج التصريحات بالممتلكات، والمرسوم 06/ 415، المتضمن كيفيات التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة الى قانون رقم 05/ 01 المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال والارهاب المعدل والمتمم بالأمر 12- 02 الصادر سنة 2012، ومراجعة قانون الصفقات العمومية وتعديل القانون رقم 11/ 30، وتعديل الأمر رقم 22/ 69، والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الداخل[24].

كما استحدثت الجزائر العديد من الاليات والأجهزة الرقابية الخاصة بمكافحة الفساد تمثلت في مجلس المحاسبة وخلية معالجة المعلومة المالية والمفتشية العامة للمالية والديوان الوطني لقمع الفساد، وتنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد وسنتناول الهيئتين الاخيرتين بنوع من التفصيل:

**1.1. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:** نص الامر 06 -01 على تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي سلطة ادارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية خلافا للمرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها الذي لم يكن يتمتع بهذه الخاصية، كما أنه كان موضوعا تحت سلطة رئيس الحكومة في حين نجد ان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد توضع تحت سلطة رئيس الجمهورية مما يوحي بأهميتها. وتتشكل هذه الاخيرة من رئيس وستة أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة [25].

وحسب المادة 20 من الأمر 065- 01 فقد حددت مهام الهيئة في[26]:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في اعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- اعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.
- جمع واستغلال المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن اعمال الفساد والوقاية منها، لا سيما البحث في التشريع والتنظيم والاجراءات والممارسات الادارية عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لازالتها.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والاجراءات الادارية الرامية الى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.

**2.1. الديوان المركزي لقمع الفساد:**

استحدث الديوان تنفيذا لتعليمة رئيس الجمهورية رقم 03 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد المؤرخة في 13 ديسمبر 2009 والتي تضمنت وجوب تعزيز اليات مكافحة الفساد ودعمها وهذا على الصعيدين المؤسساتي والعملياتي، وأهم ما نص عليه في المجال المؤسساتي هو ضرورة تعزيز مسعى الدولة بإحداث ديوان مركزي لقمع الفساد بصفته أداة عملياتية تتضافر في اطارها الجهود للتصدي قانونا لأعمال الفساد الاجرامية وردعها. وهذا ما تأكد بصدور الامر رقم 10- 05 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم للقانون رقم 06- 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم : 11- 426 المؤرخ في 08 ديسمبر 2011 تم تحديد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره[27].

وقد تم الفصل بين اختصاص الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومهام الديوان الوطني، حيث تنحصر مهام الهيئة الاولى في تطبيق سياسة وقائية على المستوى الوطني بالإضافة الى التعاون الدولي في هذا المجال، أما الهيئة الثانية فتنحصر مهامها في البحث والتحري عن جرائم الفساد وبالتالي فهو جهاز قمعي وردعي[28].

**2. المعالجة الاعلامية:**

تعتمد هذه المعالجة على سبل تعزيز الشفافية في أعمال الاجهزة والهيئات الحكومية وتعميق الوعي لدى كافة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الاعلام والاحزاب السياسية خاصة أحزاب المعارضة- النقابات المهنية ودور البحوث والنشر في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة في كل ما تزاوله أجهزة السلطة من أنشطة وأعمال واعطاء الحرية للصحافة ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات، وذلك بهدف خلق قوى ضاغطة محلية او دولية لتحسين أداء الحكم وترشيد السياسات والكشف عن كل صور الفساد ثم محاربتها[29].

وفي سبيل رصد الصورة العامة لقضايا الفساد الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية، تبرز إلى الواجهة مهمة وسائل الإعلام بكل أنواعها في التصدي لمثل هذه الظاهرة من خلال القيام بعملية البحث والتحقيق في مختلف ملابسات المواضيع المشبوهة المتعلقة بمختلف قضايا الفساد التي تهم المواطن الجزائري، فبتصفح تاريخ القطاع الإعلامي في الجزائر نجده قد مر بمراحل مختلفة، وذلك حسب طبيعة الظروف والأحداث التي كانت تشهدها الساحة العالمية بصفة عامة والساحة الجزائرية بصفة خاصة، ففي عهد الحكومة الجزائرية الفتية إلى غاية نهاية السبعينات، قامت السلطة الجزائرية بالسعي إلى تكوين إعلام عمومي، يشمل كل من الصحافة المكتوبة، والإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء، غير أن الإعلام في هذه المرحلة كان موجها، يتناول مختلف القضايا والأحداث وفق ما يتماشى وسياسة الحزب الواحد، الرامي إلى شرح وتفسير برامج الثورة الاشتراكية التي تبنتها الدولة الجزائرية، إضافة إلى ذلك تميزت هذه المرحلة بالرقابة الصارمة المفروضة على مختلف وسائل الإعلام، وهذا راجع بالدرجة الأولى الى طبيعة النظام السياسي السائد أنذاك. أما المرحلة الثانية التي شهدها القطاع الإعلامي فكانت ما بين 1979-1988 حيث توجت هذه المرحلة بالمصادقة على أول تشريع إعلامي جزائري عام 1982 حيث شكل هذا القانون منعطفا في تاريخ الإعلام الجزائري، قانون كان نتاج لنظام سياسي أعطى هامش من الحرية لوسائل الإعلام وخاصة منها المكتوبة. إلى أن جاءت المرحلة الثالثة والممتدة ما بين 1988 إلى غاية يومنا هذا، حيث تزامنت هذه المرحلة مع عملية الانفتاح الديمقراطي التي عرفتها الجزائر وما شهدته من أحداث متسارعة غيرت من واقع الخريطة الإعلامية ومدى تعاطيها مع مختلف القضايا، خاصة المتعلقة بقضايا الفساد الذي هز كيان المؤسسات الجزائرية حيث شهدت هذه المرحلة وبعد مخاض عسير صدور قانون الإعلام يوم 03 أفريل 1990الذي أقر بتعددية الإعلام المكتوب وحرية التعبير، الأمر الذي منح فرصة ظهور العديد من الصحف الوطنية مثل: الوطن، الخبر، الشروق وغيرها من الجرائد الأخرى. ويتجلى سر نجاح الصحافة المكتوبة في الجزائر في الكشف عن معاقل الفساد والمفسدين، هذا على الرغم من المضايقات والإبتزازات التي أصبحت تعترض طريقها في سبيل القيام بدورها، رغم ذلك إلا أنها لم تتوان في القيام بواجبها تجاه هذا الوطن وأبنائه، كما أصبحت لها مكانة على الساحة الإعلامية وذلك راجع إلى قيامها بمختلف الدراسات حول الفساد وانتهاج أساليب معالجته ومحاربته، حيث جاء في دراسة أكاديمية حديثة أن الصحافة المكتوبة الخاصة هي أكثر الصحف الوطنية التي تحارب وتعالج الفساد في الجزائر، من خلال معالجتها اليومية لقضايا الاختلاس والرشوة، واستغلال النفوذ، كما صنفت الجرائد الخاصة على أنها الأكثر جرأة في فتحها للملفات، وتخصيص مساحة هامة

لها، وأفادت الدراسة التي جاءت بعنوان "المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد في الصحافة الجزائرية"، والتي تم عرضها في الملتقى الوطني الثاني حول الفساد وآليات معالجته المنظم بجامعة بسكرة، بأن"الصحافة الخاصة" لا تتوان عن ذكر مصادر الأخبار الخاصة بالفساد الاقتصادي، بما يمنحها المصداقية والموضوعية والاحترافية في معالجة مثل هذه القضايا" [30].

ومن اهم القضايا الفساد التي تناولتها المعالجة الاعلامية ما نشرته جريدة الوطن الجزائرية سنة 1999، حول ما يعرف بقضية 26 مليار دولار التي كشف عنها الوزير الاول، وما تناولته جريدة الشروق حول فضيحة الخليفة وسوناطراك الاولى والثانية.

**3.المعالجة عن طريق الاصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الاقتصادية:**

يمكن الحد من الفساد الاقتصادي عن طريق معالجة كافة الأسباب المنشئة له من خلال[31]:

- اصلاح مؤسسات الحكم وارساء قواعد المساءلة العامة,
- اصلاح الاطار المؤسسي لوضع السياسات المالية والنقدية، وذلك باستقطاب احسن الكفاءات لشغل المناصب الكبرى ودعمهم بكوادر ذات كفاءة يتم تطويرها حسب معايير الأداء بعيدا عن التدخلات المغرضة.
- وضع الاسس السليمة لإدارة المال العام وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة الفعالة من جانب المجالس التشريعية.
- ترشيد العلاقة بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص بما يحفز المواطنين للمبادرة وتحمل مخاطر الاستثمار وادارة الاعمال وفقا لقواعد السوق.
- ينبغي لأجهزة الدولة سن التشريعات العادلة لحماية المستهلكين والحفاظ على حقوق المستثمرين.
- العمل على تطوير النظام القضائي ورفع كفاءته وتعزيز استقلاله.
- اصلاح السياسة الاقتصادية من حلال التحرر المالي والتجاري.
- التطبيق الكامل لمعايير المحاسبة والتدقيق والافصاح الدولية بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية.
- تعزيز القدرة المؤسسية لمراقبة صارمة وشاملة على كافة المصارف والمؤسسات المالية.

تحتاج مواجهة الفساد في الجزائر الى اصلاحات جبائية وادارية ووضع استراتيجيات سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الموارد البشرية وتحسين المنظومة التربوية وتحسين قطاع الصحة وتنمية قطاع الصناعة والبناء[32].

**رابعا. جهود المنظمات الدولية:** يمكن للمنظمات الدولية والتجمعات المختلفة ان تساهم بجهد فعال في محاربة الفساد على المستويات المحلية والدولية، ويمكنها أن تقوم بما يلي[33]:

- حث ومساعدة الحكومات المتلقية للمعونة على خفض تدخلها في النشاط الاقتصادي الا في حدود التوجيه والتصحيح.
- متابعة تنفيذ المشروعات الممولة من المنظمات الدولية، بتحقيق شفافية تامة وفي سوق تنافسية، وحرمان الدول التي تسمح بالفساد من هذا التمويل.
- تنفيذ الاقتراحات والمبادرات التي تهدف الى مكافحة الفساد على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

**ومن أهم الجهات الدولية لمكافحة الفساد:**

1. **منظمة الامم المتحدة:** من خلال قراراتها الصادرة عن الجمعية العامة أو عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث عقدت مؤتمرا لمكافحة الفساد والرشوة بباريس في أفريل 1991، وأوصى بضرورة وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد. وصدرت لها عدة قرارات لمكافحة الفساد، بلغ عددها لغاية 1998 سبعة قرارات[34]، كما اصدرت اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004، وقد انضمت لها الكثير من الدول من بينها الجزائر[35].
2. **البنك الدولي:** ركز على اصلاح المؤسسات الحكومية، وتأثير المشاركة العامة، ورسم الاستراتيجية التالية: منع الفساد في البرامج التي يمولها البنك، ومساعدة الدول على الحد من الفساد وأخذ عامل الفساد عند اقراض الدول، وكذلك اعتماد الجهود الدولية للحد من الفساد[36].
3. **صندوق النقد الدولي:** يقوم صندوق النقد الدولي بالترويج لحسن التنظيم والادارة في البلدان الأعضاء، يدعم اصلاحات السياسات الاقتصادية والاصلاحات الهيكلية التي تحد من مجال نهب الأموال والحرص على الشفافية في معاملات القطاع العام، كما يفرض مجموعة من الضوابط المتعلقة بتقديم القروض، اذ أكد الصندوق أنه سيوقف أو يعلق مساعداته المالية لأي دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الاقتصادية، وحدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المرتبطة بتحويل الاموال العامة الى غير وجهتها المحددة، تورط الموظفين الرسميين في عمليات تحايل

جمركية، اساءة استخدام احتياطي العملة الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين واستغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف[37]..

4. **منظمة الشفافية الدولية:** هي مجموعة من 100 فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين بألمانيا، تأسست عام 1993 بألمانيا كمؤسسة غير ربحية، وهي الان منظمة عالمية غير حكومية وتدعو لان تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل. تلتزم المنظمة بكشف الفساد حول العالم حيث تصدر مؤشر مدركات الفساد وتنشر تقرير فساد عالمي يعتبر بارومتر الفساد العالمي ودليل دافعو الرشوة، تطور المنظمة وسائل مكافحة الفساد وهدفها أن تكون محايدة وتقوم بعمل ائتلافات لمحاربة الفساد[38].
5. **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** تهدف الى مكافحة ظاهرة دفع الرشوة لموظفي القطاع العام الأجانب عند عقد الصفقات الدولية[39].

**خلاصة:** ان تزايد المطالب للإصلاح والتغيير وارساء مبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية والقضاء على كل الممارسات والسلوكيات الفاسدة التي تتغلغل في كافة جوانب الحياة، يقتضي ضرورة تبني استراتيجية واضحة المعالم تقوم على الشمولية والتكامل، يشارك في تطبيقها جميع المعنيين من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. تحتل الجزائر مراتب متدنية في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة ( 2003- 2017) مما يدل حسب هذا المؤشر انتشار الرشاوي واختلاس الأموال العامة في الجزائر.
2. سجلت الجزائر قيم متدنية في مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة مما يدل على انتشار الفساد بين السياسيين والمسؤولين الجزائريين وانتشار الرشوة.
3. بناءا على النتيجة الاولى والثانية نثبت صحة الفرضية التي تنص على عدم فعالية الاليات والمجهودات المبذولة من طرف الجزائر لمحاربة الفساد رغم تعددها وتنوعها.
4. بقدر ما للفساد من عوامل واسباب متنوعة يبقى للوعي دور في القضاء عليه وفي تدعيم اليات استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.
5. ان المصادقة على اتفاقيات الفساد في الجزائر وتسنين قوانين في ظل غياب ارادة سياسية يجعلها مجرد حبر على ورق.
6. لا توجد استراتيجية موحدة لمكافحة الفساد بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للدول.

- يتطلب تخفيض مستوى الفساد اتباع استراتيجية شاملة تؤثر في سوق الفساد، كما يتطلب ذلك الحاجة لجهود دولية تدعم الجهود المحلية.

وانطلاقا من النتائج المتوصل اليها نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة ترشيد نظام الحكم على كل المستويات وخاصة في مجال الادارات والمؤسسات العمومية.
- تطوير التعاون الدولي والجهوي في مكافحة الفساد
- دعم الصحافة وتوسيع الممارسات الديموقراطية
- ضرورة الرجوع الى مبادئ الشريعة الاسلامية لمعالجة الفساد
- الاعتماد على تجارب الدول الرائدة في محاربة الفساد ( تجربة ماليزيا)
- تفعيل وتدعيم دور الأجهزة الرقابية في محاربة الفساد ومنحها الاستقلالية الكافية.

## الاحالات والمراجع:

(1) الحضرمي عمر حمدان( 2014): ظاهرة الفساد، الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، منشورات عمادة البحث العلمي ، الجامعة الاردنية، عمان ، الاردن، ص 15.

(2) المرجع نفسه.

(3) محمد مبروك نزيه عبد المقصود( 2013): الفساد الاقتصادي، أسبابه- أشكاله- اثاره- اليات مكافحته، دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي، دار الفكر الجامعي ط1 - الاسكندرية، مصر ، ص 35.

(4) فريد عمر،( 2012): الفساد واثاره على مناخ الاستثمار الاجنبي . حالة الجزائر. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري يومي 06- 07 ماي ، مخبر مالية بنوك وادارة الاعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة.

(5) بوزيد سايح( 2012): سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر.

([6]) محمد مبروك نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 34.

([7]) المرجع نفسه ، ص 30.

([8])عاقلي فضيلة( 2017): محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد، موجهة لطلبة السنوات الأولى ماستر تخصص تسيير الميزانية وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر.

([9]) المرجع نفسه.

([10]) الحضرمي عمر حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 60، 61.

([11]) المرجع نفسه، ص 58.

([12]) عاقلي فضيلة، مرجع سبق ذكره.

([13]) المرجع نفسه.

([14]) محمد مبروك نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 33.

([15]) حميدوش على، مرجع سبق ذكره، ص 03.

([16]) عاقلي فضيلة، مرجع سبق ذكره.

([17]) بوزيد سايح، مرجع سبق ذكره، ص 57.

([18]) الحضرمي عمر حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 37

([19]) عثمان لحياني، فضائح فساد لا تنتهي في الجزائر: سوناطراك وعلاقات خارجية. على الموقع:

www.edoughnews.com/index.php/national/139-national.html بتاريخ 25- 04- 2018

([20]) المرجع نفسه.

([21]) عزيز طوابر، 60 مليون سنتيم لتعويض ضحايا بنك الخليفة عن الملبيير الضائعة، مقال منشور على الموقع:

http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=19804, 20/04/ 2018

([22]) عثمان لحياني، مرجع سبق ذكره.

([23]) حسيني محمد العيد، ( 2018): الوقاية من مخاطر الفساد في قطاع الصحة في الجزائر وتأثيرها على جود الخدمات الصحية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، ص ص203 ، 204.

([24]) بن عزوز محمد، ( 2016): الفساد الاداري والاقتصادي، اثاره واليات مكافحته- حالة الجزائر ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، ص 203.

([25]) هاملي محمد،( 2009): هيئة مكافحة الفساد والتصريح بالممتلكات كآليتين لمكافحة الفساد في الوظائف العامة في الدولة. الملتقى الوطني حول مكافحة الفساد وتبييض الأوال يومي 10 و11 مارس، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، ص 02.

([26]) المرجع نفسه.

([27]) حاحة عبد العلي، ( 2013): الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والقانونية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 502.

([28]) المرجع نفسه.

([29]) محمد مبروك نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص ص 137، 138.

([30]) محمد الفاتح حمدي، التناول الإعلامي لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية، بتاريخ 28- 03-2018

**http://www.elrabita.net/portal/article118.html**

([31]) محمد مبروك نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 141.

([32]) الحضرمي عمر حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 119.

([33]) خليل عبد القادر، مقال منشور حول " دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر"، جامعة المدية. ص 16.

([34]) المرجع نفسه.

([35]) حميدوش علي، مرجع سابق، ص 06.

([36]) المرجع نفسه.

([37]) نقماري سفيان،( 2012): الاطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري يومي 6-7 ماي، مخبر مالية بنوك وادارة الاعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة.

([38])https://ar.wikipedia.org/wiki/

([39]) الحضرمي عمر حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 77.